



ملخص لأبرز مخرجات اللقاءات التمهيدية للاجتماع العربي للقيادات الشابة

عقدت في 11 و12 مارس 2022
عبر تقنية الاتصال المرئي

ينظم مركز الشباب العربي الدورة الأولى للاجتماع
العربي للقيادات الشابة يوم 28 مارس ضمن فعاليات
الدورة الثامنة للقمة العالمية للحكومات في مقر مركز
دبي للمعارض التابع لمعرض أكسبو 2020 دبي

المقدمة

تتمتع المنطقة العربية بإمكانيات نمو كبيرة حيث يشكل الشباب دون الثلاثين ما يقارب 60% من عدد السكان، لذا فإن تفعيل مساهماتهم وتمكينهم يعد من المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة والسلام في جميع أنحاء العالم. ويتطلب تحقيق خططنا في هذا المجال شراكات قوية وشاملة بين الشباب وجميع أصحاب المصلحة.

إن النهج القائم على الشراكة لم يعد خياراً وطنياً فحسب، بل إن تعميق الوعي حول قضايا الشباب العربي، والتعاون بين مختلف المؤسسات المعنية في الشباب على صعيد المنطقة العربية بات ضرورة ملحة في عصر التكتلات الإقليمية والانفتاح التقني وانتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لذا فإن تعزيز الوعي المشترك والتشاركية في رسم الخطط والاستراتيجيات لدعم وتمكين الشباب العربي هو هدف سام وخلق تسعى إليه هذه المبادرة.

يواجه الشباب العربي تحديات كبيرة تتشابه في شكلها العام، ولكنها تختلف من حيث العمق والكيف، فعدا عن مشكلات البطالة والتعليم، والتحديات الاقتصادية المرتبطة بالحصول على فرص العمل اللائق والزواج وتكوين الأسرة، هناك تحديات أخرى ترتبط بالهوية والانتماء والمواطنة وتكوين الذات والاندماج الثقافي في مواجهة تحديات العولمة وعصر المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي.

مما لا شك فيه أن ضعف التكامل والتنسيق العربي المشترك في مجال العمل الشبابي يمثل هو الآخر تحدياً إضافياً أمام مستقبل الشباب العربي. لذا جاءت هذه المبادرة لتعزيز مشاركة القيادات الشابة العربية في بناء مستقبل العمل الشبابي العربي عبر التعرف على التحديات الرئيسية التي تواجهه من واقع الخبرات المتراكمة في هذا المجال، وطرح الأفكار الإبداعية حول تطوير التعاون العربي في شتى المجالات وتجاوز التحديات القائمة لبناء مستقبل واعد للشباب العرب.

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الشباب العربي ولا يتحمل المركز أي تبعات أو مسؤوليات أو التزامات قانونية أو مالية أو إدارية مترتبة عليه، وهذه المعلومات هي بمثابة تلخيص لمجمل مداخلات ومقترحات المشاركين في اللقاءات التمهيديّة للاجتماع العربي للقيادات الشابة التي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي بواقع 6 جلسات على مدار يومي 11 و12 مارس.

يتناول هذا التقرير التحديات والفرص أمام تعزيز العمل الشبابي في عدة محاور أهمها:

- 1  التعاون العربي في العمل الشبابي
- 2  التحديات والفرص في العمل الشبابي المحلي
- 3  الممارسات والسياسات الرائدة في العمل الشبابي
- 4  تعزيز قدرات العاملين مع الشباب في العالم العربي
- 5  العمل الشبابي وبناء السمعة الطيبة للشباب العربي
- 6  التعاون العربي والاستدامة البيئية

وتم بمشاركة 90 ممثل عن وزارات وهيئات ومؤسسات العمل الشبابي ومجموعة من الشباب المشاركين في فعاليات الاجتماع العربي للقيادات الشابة من 20 بلدا عربيا، خلال الفترة (11-12) مارس 2022.

إن أهم التحديات التي تواجه العمل الشبابي في الوطن العربي من وجهة نظر المشاركين تتمثل في أربع محاور أساسية وهي:

التشاركية

- وجود تحديات أمام مشاركة الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة استراتيجية الشباب ورسم السياسات المتعلقة بها.
- ضعف مشاركة الشباب في إدارة المؤسسات الشبابية وفي المشاركة في النشاطات والمبادرات المختلفة.

الاستدامة المالية

- عدم توفر التمويل المستدام للمبادرات والمشاريع الشبابية والذي أثر على استدامة هذه المشاريع وإمكانية تطويرها.
- عدم وجود مصدر موعود لدعم وتمويل المبادرات والبرامج والمؤسسات الشبابية.

الإدارة

- تفتت الجهود والعمل بشكل فردي دون العودة لمظلة موحدة تساهم بالتنسيق والتطوير العمل الشبابي العربي المشترك.
- عدم وجود توصيف وظيفي واضح للعاملين مع الشباب، يساهم في توضيح المهام الموكلة لهم وفي تطويرهم وتمكينهم.
- تحديات أمام دور فاعل للقيادات الشبابية المؤثرة كمصدر إلهام للشباب العربي وتطوير مساهماته الإبداعية.

التعليم

- ضعف التشبيك بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والقطاع الحكومي لصياغة سياسات تعليمية تعكس احتياجات سوق العمل وتساعد في بناء مستقبل مستدام للشباب العرب.
- ضعف التخصص في العمل التنموي الشبابي والذي أثر على توفر خدمات التدريب للعاملين في مجال الشباب.
- قلة الدراسات والاحصائيات عن احتياجات الشباب العرب حسب المناطق وباختلاف الفئات العمرية للشباب.
- ضعف المحتوى العربي على الإنترنت، وضعف الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة باللغة العربية والمعدة من قبل الشباب العرب.

التعاون العربي في العمل الشبابي



1

تسعى هذه المبادرة إلى تطوير التعاون العربي في العمل الشبابي، والتوصل إلى إعداد استراتيجية عربية مشتركة لتمكين الشباب عبر تحديد إطار العمل العربي المشترك في مجال تمكين الشباب، ووضع تصور لخطة تنفيذية للنشاطات المشتركة والأسس التي تنظم العلاقات ما بين مختلف الشركاء على مستوى الدول، وعلى مستوى التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين الشباب.

يواجه التعاون العربي في مجال تمكين الشباب مجموعة من التحديات، ولكن أيضاً تتوفر لديه فرص عدة للمضي قدماً.

حيث يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه التعاون العربي في العمل الشبابي بما يلي:

- التحديات المرتبطة بالبنية المؤسسية، واختلاف ظروف الاستقرار الأمني والسياسي بين الدول العربية.
- اختلاف المسميات والأطر والهيكل والاختصاصات في الإدارات والمؤسسات الشبابية، ما بين الدول العربية.
- على الرغم من وجود العديد من الجهود والمبادرات المؤسسية الشبابية في مختلف الدول العربية، لكنها غير معرفة عربياً وتفتقد إلى استدامة التشبيك فيما بينها.
- تتباين الدول العربية فيما بينها في مجال تمكين الشباب وفي تبني استراتيجية وطنية لقطاع الشباب، وعلى الرغم من ذلك لم يتم تبادل الخبرات بشكل فعال ما بين الدول التي قطعت شوطاً في تطوير العمل الشبابي وتلك التي مازالت في بداية رسم الخطوط الأولية له.
- اختلاف الأولويات والاحتياجات للشباب العربي ما بين الدول العربية وضعف البيانات والإحصاءات التي تحدد الفجوات الرئيسية التي يجب العمل عليها في كل دولة عربية.
- التحدي المرتبط بالشباب العربي أنفسهم، وهو ضعف الالتزام والثقة بالعمل الشبابي المؤسسي واندفاعهم بدلاً عن ذلك نحو العمل التطوعي.
- عدم توفر دعم مادي فعلي للمبادرات العربية الشبابية المشتركة يساهم في تطوير العمل الشبابي وتحقيق استدامته.
- محدودية الحركة والانتقال لمواطني الدول العربية بين مختلف الدول العربية.

تكمّن الفرصة التاريخية لتعزيز وتطوير التعاون العربي في العمل الشبابي في مختلف المجالات في طرح فكرة التعاون العربي، كمحور أساسي في الاجتماع العربي للقيادات الشابة الذي سيقام في دبي أكسبو 2020 في الفترة -30-28 مارس 2022 والذي يتزامن أيضاً مع التبنى الاستراتيجي لدى غالبية الدول العربية لمحور تمكين الشباب وتطوير مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يشكل انعكاساً لالتزامها بنهج التنمية المستدامة الذي أعلنته الأمم المتحدة لغاية 2030 والذي يسعى إلى تمكين الشباب من الجنسين كرافد أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

فإن تطوير التعاون العربي في العمل الشبابي يحتاج إلى:

- العمل على صياغة سياسية شبابية مشتركة في الوطن العربي متفق عليها.
- العمل على تحقيق استدامة المبادرات العربية عبر تأمين التمويل والدعم اللازم لها، وذلك وفق عدة مبادرات يمكن الاستفادة منها وهي:
 1. إنشاء صندوق عربي لتمويل العمل الشبابي العربي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ومُعترف بها، ويتمويل عربي مشترك، وبمساهمات من القطاع الخاص بحيث يساهم هذا الصندوق في تنظم جهود القطاع الخاص والمساهمات التي يقدمها في إطار مسؤوليته الاجتماعية لدعم العمل الشبابي، يقدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال تمكين الشباب بشكل مباشر، ويُدار عبر مجلس إدارة منتخب ويتغير كل ثلاث سنوات لضمان الاستقلالية والمرونة في العمل.
 2. اقتراح فكرة أن يكون هناك وقف لخدمة الشباب العربي، حيث لدى المشاركين انطباع عام أن الوقف أكثر قدرة على تمويل المشاريع المدنية من صناديق الحكومة وهو ما يضمن استدامة تمويل المبادرات الشباب
- التأكيد على تفعيل الشراكة بين الحكومات العربية والمجتمع المدني العامل في مجال تمكين الشباب، في صياغة استراتيجية الشباب الوطنية وفي تنفيذ المشاريع والمبادرات.
- لا توجد بيانات واحصاءات متخصصة عما يريده الشباب في الوطن العربي وماهي أولوياته، ومن الممكن التعرف عليها بتوزيع استبيان الكتروني في كل الدول العربية يحدد احتياجات الشباب حسب الدولة، وحسب المنطقة (ريف، حضر) وحسب الفئة العمرية حتى نكون أقرب في مبادراتنا لما يريده الشباب.
- التوسيع الأفقي للمبادرات الناجحة في بعض الدول العربية، ومشاركتها عربياً والاستفادة من الملاحظات وآليات التطوير التي رافقت هذه المبادرات لتفادي تكرار الأخطاء وتقديم التوصيات التي تساهم في تعظيم أثرها.
- تطوير فكرة المختبر العربي الدوار والذي يقدم الفرصة لمجموعة من الباحثين العرب لقضاء فترة زمنية معينة في إحدى الجامعات العربية، تسمح لهم بالعمل عن قرب والتعرف بشكل أكبر عن الثقافات العربية المحلية والتحديات التي تواجه الشباب في هذه الدولة، ومن ثم ينتقلون إلى دولة أخرى، بحيث يساهم هذه المختبر في التعرف على الاحتياجات الفعلية للشباب وضمن كل بيئة محلية، ويساهم في تعزيز المشاعر الإيجابية بين الشباب العرب.
- تطوير فكرة "الدول العربية بعيون الشباب" عبر تعزيز السياحة العربية المشتركة واعداد فيلم قصير عن كل بلد بعيون الشباب العرب الذين اجتمعوا على أرض إحدى الدول العربية لفترة معينة ومن ثم نقل هذه الفكرة وإعداد فيلم عن كل دولة عربية، بحيث تساهم هذه الفكرة في خلق الهوية العربية المشتركة وتقارب الشباب العربي.
- العمل على استحداث منصة عربية للمشاريع الشبابية، تسمح للشباب بطرح مبادراتهم عليها وربطها مع المؤسسات الممكنة للشباب.
- الدعم الإعلامي وتسهيل الضوء على ملتقيات الشباب العربي.
- تفعيل عاصمة الشباب العربي، بأن تقوم كل دولة عربية بتقديم فكرة يجتمع عليها الشباب العربي أسوةً ببرنامج القيادات الإعلامية العربية الشابة والتي ينظمه مركز الشباب العربي، والذي ساهم في صنع قيادات متميزة في عصر رقمي، وعززت من دور الشباب في وضع تصوراتهم عن المستقبل، وفي تنظيم عملهم تحت إطار العمل المؤسسي.
- الانفتاح على الدول عربية الاخرى وتشكيل فروع للمؤسسات الشبابية الناجحة بعدة دول واعطاء الفرص للشباب في الوطن العربي للانتساب لها وتسهيل شروط الانتساب.
- العمل على تطوير منهج لمتابعة الشباب بعد المبادرات التي يشاركون فيها بحيث يشكل جهاز مراقبة ومتابعة للشباب لزيادة فعاليتهم، وتطوير وعيهم حول مسؤولياتهم تجاه أوطانهم.
- خلق برامج شبابية لدعم المهارات وخلق فرص للتطور fellowship program بين مختلف البلدان العربية.

التحديات والفرص في العمل الشبابي المحلي



2

إن اختلاف البنى التحتية والمؤسسية ما بين الدول العربية، واختلاف التركيبة الاقتصادية والاجتماعية باينت من التحديات التي يواجهها العمل الشبابي ما بين الدول العربية، وإن تطوير الشراكة العربية في العمل الشبابي تستدعي التعرف على أهم التحديات التي تواجه العمل الشبابي التنموي المحلي والتعرف على الفرص المتاحة لديه للتوصل إلى فهم مشترك عن التحديات العامة التي تواجه العمل الشبابي وآليات تطوير العمل الشبابي المشترك.

أهم التحديات التي تواجه العمل الشبابي المحلي من منظور المشاركين:

- ضعف النمو الاقتصادي في بعض المناطق ساهم في ضعف الدعم المقدم لمؤسسات تمكين الشباب المختلفة.
- ارتباط التمويل المقدم للعديد من المبادرات الشبابية بأنشطة واهتمامات المنظمات الدولية في بعض المجالات، دون وجود مصادر وطنية تحقق استدامة العمل الشبابي التنموي.
- ضعف انتشار الفكر الريادي بين الشباب العربي وفكرة تأسيس المشروع الخاص، والاعتماد على القطاع الحكومي والخاص في تقديم فرص العمل
- ساهمت التداعيات الأمنية والسياسية في بعض بلدان المنطقة العربية في فرض تحديات إضافية تمثلت بضعف وتدمير البنى التحتية، ونقص موارد الطاقة مما أثر سلباً على جاهزية المؤسسات لأداء المهام الموكلة لها، وإلى إثقال مؤسسات المجتمع المدني بغالبية المبادرات الشبابية، والتي لا يمكن أن تشكل وحدها رافعة حقيقية لتفعيل دور الشباب لافتقارها للإمكانيات من حيث الكم والكيف.
- الضعف في خدمات المراقبة والتوجيه للمبادرات الشبابية المختلفة في معظم الدول العربية والتي أثرت على استدامة ونجاح هذه المبادرات.
- عدم وجود مبادرات تنموية كافية تستهدف الشباب باختلاف أولوياتهم واحتياجاتهم والتي تتباين ما بين الريف والحضر، وباختلاف الفئة العمرية للشباب.
- تجاوز طموح وإمكانيات الشباب العربي للخدمات والمبادرات التي تقدمها مؤسسات تمكين الشباب المختلفة، حيث يتصف الشباب بالسرعة والديناميكية والمؤسسات الشبابية الحالية غير قادرة على استيعاب هذه الطاقات ضمن أسلوب عملها وإدارتها الحالية.
- عدم وجود حلقات تواصل فعالة بين الشباب والمؤسسات التي تدير قطاع الشباب، بحيث تعكس الاستراتيجيات الموضوعية أولويات واحتياجات الشباب وتساهم ببناء الثقة ما بين الطرفين.
- عدم وجود وضوح كاف لمفهوم العمل الشبابي التنموي بين المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة استراتيجية قطاع الشباب والسياسات المرتبطة بها.
- عدم قدرة غالبية الشباب العربي على الالتزام بمقتضيات التعلم والتدريب والتأهيل، جراء الأوضاع الاقتصادية والأسرية، والتي غيرت من أولويات الشباب، ودفعت بهم إلى البحث عن مصادر الدخل لإعالة أسرهم.
- عدم وجود استراتيجية وطنية لقطاع الشباب في بعض الدول العربية وتحت إدارة جهة مركزية تتابع التحديات التي تواجه عمل هذه القطاع وتنسق بين جهود مختلف الشركاء، ساهم في تشتيت الجهود المبذولة.

إن تطوير العمل الشبابي المحلي يحتاج العمل على:

- تطوير وتوجيه الدعم المقدم للمبادرات الشبابية عبر توفير جزء من المناقصات الحكومية المحلية للمشاريع الشبابية كآلية لدعم المشاريع وتطوير مساهمة الشباب.
- تطوير السياسات الحكومية نحو الدفع بالشباب نحو تكوين مشاريعهم الخاصة وتوفير امکانات المادية والتشريعية لتيسير قيام ذلك.
- مازال التمويل يشكل التحدي الأكبر للمبادرات الشبابية، لذا يجب العمل على تفعيل فكرة الصندوق العربي المشترك لدعم المشاريع الريادية الشبابية وضمان استمراريتها.
- العمل على تحديد فجوات المهارات بين ما يحتاجه سوق العمل وبين ما تقدمه المؤسسات التعليمية من خلال استخدام الذكاء الصناعي في تحليل البيانات وتحديد هذه الفجوات، لصياغة سياسات تناسب احتياجات الشباب وأولوياتهم
- العمل على خلق وتطوير المحتوى الإبداعي العربي على الانترنت عبر تقديم حزمة تحفيزية للشباب العربي لتعزيز مشاركة الشباب العرب الإبداعية، وخلق القيادات العربية الشابة.
- العمل على تبني أهداف التنمية المستدامة في كافة السياسات والتشريعات وخصوصاً جودة التعليم، والعدالة في التنمية ما بين المناطق بحيث يراعى في صياغة السياسات الاختلافات التنموية ما بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك في تصميم المبادرات، والأخذ بالاعتبار أيضاً اختلاف الأولويات باختلاف الفئة العمرية للشباب لضمان انضمامهم المؤسسي بشكل موجه وفعال وتسلسلي.
- توفير حزم تمكينية للنساء وذوي الهمم، وللمشاريع التي تقام في المناطق المهمشة لتعزيز التنمية في كل مكان.
- التأكيد على مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشباب في بناء استراتيجية الشباب على المستوى الوطني والسياسات المرتبطة بها.
- تطوير التعاون العربي في المجال الشبابي، بشكل يساهم في تطوير المناطق العربية التي تواجه تحديات في تطبيق وتنفيذ سياسات التنمية بسبب التحديات الاقتصادية والأمنية عبر تبادل الخبرات وتقديم الدعم المادي والفني.
- العمل على تقييم أثر كافة المبادرات الشبابية لمعرفة مدى نجاحها والتعرف على أسباب القصور فيها، وتطوير مؤشرات التقييم المناسبة والاستفادة مما يتوفر عربياً من مؤشرات تقييم الأثر.
- الإضاءة الإعلامية على كل الجهود المبذولة من قبل كل مؤسسات تمكين الشباب، لتقدير الجهود ورفع الوعي حول الخدمات المقدمة.
- الاستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة التي نجحت في سد الفجوات بين الشباب والحكومة عبر تأسيس المجالس الشبابية المختلفة، وتحديد أولويات العمل لنشر هذه التجربة عربياً.
- حصر السياسات العربية الناجحة في مجال التعليم وخلق فرص العمل، والتأكيد على مشاركتها عربياً.
- رفع الوعي حول مفهوم العمل الشبابي التنموي، والعمل على تقليص الفجوة في مفهوم التنمية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والتوصل إلى لغة مشتركة بين الطرفين.
- فتح أسواق الدول العربية للعمالة الشابة العربية وتطويرها وتمكينها لتحل مكان العمالة الأجنبية.
- نشر الميثاق العربي للعمل الشبابي وتكريم كل من يأخذ العهد على نفسه لتمكين الشباب وتطويرهم.
- العمل على تحليل شبكات التواصل الاجتماعي والتعرف على احتياجات الشباب الفعلية وإشراك الشباب بشكل فعلي في كل السياسات المتعلقة بهم.
- تغيير مفاهيم العمل التطوعي والعمل الشبابي، بسبب التغيرات المفاهيمية التي يتعرض لها الشباب العربي يوماً، والتي يجب أخذها بالاعتبار عبر مختلف المستويات أثناء صياغة الاستراتيجية الخاصة بالشباب.



يعتبر قطاع الشباب قطاعاً عابراً للقطاعات التنموية الأخرى ويحتاج تطويره العمل على تطوير كافة المؤشرات التنموية الأخرى من تعليم وصحة، إلى خلق فرص العمل وتطوير الاقتصاد ومن ثم تحقيق رفاهية العيش للجميع.

إن بناء السياسات في هذا المجال يحتاج رؤيا بعيدة المدى والتعاون بين مختلف الشركاء لتحقيق الأثر المطلوب، وقد شهدت الحكومات العربية تطوراً ملحوظاً في سياسات تمكين الشباب وعلى أكثر من صعيد سواء في مجال تطوير السياسات التعليمية، أو في تطوير المؤشرات الاقتصادية وخلق فرص العمل، عدا عن جهودها في زيادة التمثيل السياسي للشباب وتطوير مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه الجهود ما زالت هناك بعض التحديات التي تواجه صياغة السياسات الرائدة في العمل الشبابي يمكن حصرها بمايلي:

- ضعف التشبيك بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية لتحديد الفجوات الأساسية في المهارات ليتم عليها بناء السياسات التعليمية المعاصرة.
- قلة الاحصائيات والبيانات التي تبين أولويات الشباب حسب المناطق، وحسب الفئات العمرية.
- ضعف المشاركة في صياغة استراتيجيات الشباب مع مؤسسات المجتمع المدني والخاص.
- لا تزال مشاركة الشباب في العمل السياسي والتنموي قليلة وتحتاج إلى المزيد من تركيز الجهود في هذا الإطار.

إن تطوير وبناء السياسات الرائدة في العمل الشبابي يحتاج:

- التأكيد على ضرورة أن تتضمن سياسة تمكين الشباب على دليل تمكين الشباب الشامل (المهارات، التواصل، التوجيه، تعزيز الولاء، التعليم.... إلخ) ومؤشرات التقييم المختلفة للتأكد من أن السياسة مطبقة وتحقق الهدف المطلوب.
- توفير سياسات داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تساهم في تمكين الشباب في بناء مشاريعهم الخاصة وتبني الأفكار الإبداعية بدلاً من الاعتماد على الفرص والوظائف الحكومية.
- العمل على تطوير مشاركة الشباب في صياغة الاستراتيجيات والسياسات.
- التأكيد على مبدأ الحقوق والواجبات في تعريف العمل الشبابي وفي صياغة الاستراتيجيات الممكنة للشباب، بمعنى أن توفر الاستراتيجيات والسياسات متطلبات مشاركة الشباب وأولوياتهم، ولكن بالمقابل تؤكد على مسؤوليات الشباب تجاه اوطانهم.
- لا يزال تعريف الفئة الشبابية غير متفق عليه عربياً، وعليه يجب العمل على إيجاد تعريف للفئة الشبابية والاتفاق عليه عربياً.
- العمل على وضع سياسة عربية شبابية مشتركة تدرج تحت هيئة تفاعلية تكاملية تنطوي تحتها كل السياسات الشبابية العربية وتشكل حلقة وصل بين الدول المهتمة بتمكين الشباب، وتساهم في تقديم الدعم للدول العربية الأخرى، بهدف تحقيق تنمية شاملة عربياً.
- العمل على تطوير دليل شامل للمؤسسات التي تعمل في مجال تمكين الشباب، يُقدم للشباب العربي كي يكون على دراية بكافة هذه المؤسسات والخدمات المختلفة التي تقدمها.
- إيجاد منصة أو مرصد للشباب العربي للتعرف على الاحتياجات الفعلية للشباب العربي عبر مختلف الدول لعربية عبر استبيانات دورية تتم من خلاله.

- إتاحة إنتاج وإدارة المعرفة باللغة العربية وتطوير مشاركة الشباب بإنتاج المعرفة عبر سياسات توجيهية محفزة.
- تطوير السياسات التي تضمن مشاركة الشباب في إدارة المؤسسات المختلفة لزيادة ثقتهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان الوصول السهل للشباب إلى كافة الخدمات الرئيسية محلياً، بحيث تصاغ السياسات المحلية على أساس الاستجابة السريعة للشباب وخدمتهم.
- تقديم سياسات تضمن التعليم للجميع أو ما يسمى بالمدرسة الثانية، بحيث تساهم في تقديم فرص التعليم والتمكين لكل الشباب المهمش أو الذي لم تتاح له الفرصة في الحصول على تعليم ومهارات معينة، من أجل بناء حياة كريمة ومستقبل مستقر للجميع.
- إعطاء حصة للشباب في التمثيل البرلماني لضمان صوت مسموع ومشاركة فاعلة.
- ان الاستثمار في الشباب هو الاستثمار في المستقبل، وهذا يعني ان السياسات يجب أن تُرسم حسب الاحتياجات الفعلية لكل فئة عمرية لضمان التسلسل السليم في بناء الشخصيات المؤثرة.
- القيام بتقييم دوري للسياسات الشبابية الحالية لتحديد مدى تمثيلها لاحتياجات الشباب، ومدى مشاركة الشباب في تنفيذها، والاستفادة من النماذج العربية الناجحة في هذا المجال لتطوير مؤشرات التقييم.
- إشراك الشباب في تقييم وتطوير السياسات الحالية، بحيث تتوفر لديه حرية الوصول للمعلومات والتي تعطيه دور تقييمي لمختلف البرامج والسياسات.

تعزيز قدرات العاملين مع الشباب في العالم العربي



4

تتمتع بيئة العمل في عالم اليوم بالتغير والتطور السريع نتيجة التطورات التقنية الحديثة، وانتشار الانترنت والفضاءات المفتوحة والتي جعلت من العالم قرية صغيرة بل متناهية الصغر، كما ساهم تبني الناس لشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة كمنصات للتواصل والتعبير عن الرغبات، وإطلاق الأفكار والمشاريع والترويج لمختلف أنواع المنتجات، في حدوث ثورة في طريقة عمل المؤسسات المختلفة وفي فرض أدوات وأساليب إدارية جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الحديث والفضاءات المفتوحة، وسبباً في خلق تخصصات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهذا أثر على عمل كافة المؤسسات باختلاف تخصصاتها وطبيعتها القانونية، وإذا ما تحدثنا عن مؤسسات تمكين الشباب فلاشك أن الأثر سيكون مختلفاً لأننا نتحدث عن الشباب وهم الفئة المستهدفة في عمل هذه المؤسسات والمحرك الأساسي للعالم الافتراضي الجديد، لذا فإن مهارات وقدرات العاملين في هذه المؤسسات هي موضع تطوير مستمر لتواكب كل هذه التغيرات المحيطة بالشباب وبيئة العمل.

لكن التحديات التي تواجه تعزيز قدرات العاملين مع الشباب في العالم العربي كثيرة يمكن تلخيصها بمايلي:

- الطبيعة الديناميكية للشباب وسرعة استجابتهم للتغيرات المختلفة يعقد من أساليب ومهارات التواصل معهم، عدا عن التغير الكبير في احتياجاتهم وأولوياتهم والتي تجعل من المبادرات المصاغة والموجهة لهم محط تغيير وتطوير.
- صعوبة صياغة المبادرات والمشاريع الجديدة بحيث تكون جاذبة للشباب وتعكس احتياجاتهم الحقيقية
- مازالت نسبة تمثيل الشباب في إدارة المؤسسات الشبابية وفي الاشراف وتنفيذ المشاريع الشبابية قليلة، مما ساهم في زيادة الفجوة بين الشباب وإدارات المؤسسات المختلفة.
- ضعف في التخصص الشبابي التنموي، وقلة عدد المؤسسات التدريبية مما أثر على إمكانيات توفير التدريب المناسب لجميع العاملين.
- ضعف التشبيك بين المؤسسات الشبابية العاملة في نفس المجال، ساهم في ضعف تبادل الخبرات والمعارف والتجارب الناجحة.
- يرتبط نجاح تنفيذ العاملين في القطاع الشبابي للمهام المطلوبة منهم، وضوح الأهداف والسياسات المطلوب تنفيذها أولاً، ومن ثم وضوح التوصيف الوظيفي لعملهم، وهو ما يحتاج إلى المزيد من الجهود في هذا الإطار.

إن تطوير وتعزيز قدرات العاملين مع الشباب يحتاج:

- التأكيد على وضوح وإدراك أهداف استراتيجية الشباب الوطنية من قبل العاملين في مؤسسات تمكين الشباب المختلفة.
- بناء قدرات العاملين مع الشباب يبدأ من تحديد الفئة المستهدفة في عملهم ومعرفة احتياجاتها المختلفة حسب المناطق وحسب الفئات العمرية وحسب الدول، وذلك عبر استبيان متخصص لتحديد الفجوات وأولويات العمل، ومن ثم تحديد التدريب الذي يحتاجون له.
- ضرورة العمل على تحديد وتعريف التوصيف الوظيفي للعاملين مع الشباب والتخصص الأكاديمي الذي يحتاجه.
- النقص في التخصص التنموي الشبابي، وهذا يتطلب العمل على إدارة المعرفة والتشجيع على المساهمة في إنتاج المعرفة في العمل الشبابي حيث لا يتوفر في المكتبة العربية إنتاجات عربية تختص بالعمل الشبابي، حتى المترجم منها يعتبر قليلاً.

- ترجمة التجارب العربية وقصص النجاح في العمل مع الشباب وتحويلها إلى محتوى تعليمي يساهم في تمكين العاملين مع الشباب ويخدم تمكين الشباب.
- تحقيق التكامل وليس الفصل بين أدوار كافة الشركاء، الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني في تطوير المناهج التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- ضرورة التشبيك مع المؤسسات الشبابية، وحسب التخصص في مجال العمل والتأكيد على تبادل الخبرات والمعارف.
- العمل على إيجاد وخلق البرنامج المثالي لتمكين العاملين مع الشباب بالاستفادة من أفضل الممارسات الموجودة عربياً وعالمياً في مجال العمل مع الشباب.
- أهمية أن يكون العاملون مع الشباب على دراية ومعرفة بالخصائص النفسية والتكوينية للشخصية الشبابية عبر المراحل المختلفة لتطور الانسان ليكون قادراً على فهم الاحتياجات الحقيقية وتبنيها.
- يجب أن يتمتع العاملون مع الشباب بشخصية توافقية قادرة على احتواء كافة التوجهات خصوصاً ان شباب اليوم مختلف عن شباب الأمس وهو سريع التغير، فيجب على العامل مع الشباب أن يكون قادراً على استيعاب كل الطروحات وأن يقدم الحلول المختلفة.
- جميع العاملين مع الشباب يحتاجون إلى مهارات تواصل عالية والقدرة على التأثير والاقناع، إضافة إلى مهارات الذكاء العاطفي، ومهارات العمل عن بعد، عدا عن مهارات القيادة، والقدرة على تحليل النتائج وتصميم المبادرة وتقييم الأثر.
- يحتاج العاملون مع الشباب لمهارات التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل لأنهم يعملون ويستثمرون في المستقبل، وإن كان العاملون في القطاع الحكومي يحتاجونه بتخصص أكثر.
- ضرورة الالمام بمهارات الابتكار الاجتماعي وهو كيفية توظيف التقنية لحل المشكلات الاجتماعية، بطريقة تساعدك بالبحث عن جذور المشاكل بدلاً من ظواهرها.
- ضرورة أن يلم العاملون مع الشباب بمهارات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وكيفية توظيفها لخدمة عملهم.
- تعزيز قدرات العاملين مع الشباب يحتاج إلى تأسيس الزمالة الدولية للعمل مع الشباب للاستفادة من كل ما هو موجود في هذا السياق وتبادل المعارف.
- ضرورة العمل عند تصميم المبادرات الشبابية الأخذ بالاعتبار منطق الشباب وطريقة تفكيرهم وأولوياتهم، حيث يسود انطباع عام أنه حتى الآن لا يوجد إدراك فعلي من قبل العاملين مع الشباب لاحتياجات الشباب الفعلية.
- إن اعتماد التوصيف الوظيفي للعاملين مع الشباب يساعد مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في اعتماده وتطوير وتمكين العاملين فيه.
- من المهم أن تكون هناك جهة تتولى جمع الروابط والجهود المبذولة في مجال تمكين العاملين مع الشباب، والاستفادة من خبرات الدول المختلفة وعرض أفضل الممارسات على الدول العربية.
- يعتبر قياس الأثر في المشاريع الشبابية أمراً ليس بالسهل، لذا يعتبر من الضروري الاستفادة مما هو موجود عربياً في هذا السياق والبناء عليه لتطوير آليات قياس الأثر، وتحديد الفجوات ومن ثم وضع سياسات التدريب المناسبة لتطوير العمل.
- تقديم خدمات التوجيه وبعض التدريب للعاملين المتطوعين للمساهمة في تطويرهم وتمكينهم.
- التأكيد على أهمية تشبيك المتطوعين المتخصصين الذين تتوفر لديهم الرغبة في خدمة المجتمع مع الشباب، مع تقديم خدمات التدريب لهم على مهارات العرض والتواصل.

العمل الشبابي وبناء السمعة الطيبة للشباب العربي



5

ساهمت التطورات التقنية والفضاءات المفتوحة في إتاحة الفرصة للجميع بعرض إنجازاته المختلفة والتعرف على قصص النجاح متجاوزة كل الحدود الجغرافية وعاكسةً لمختلف الثقافات والحضارات، وبقدر ما تقدم هذه التقنيات والتكنولوجيا للمجتمعات المختلفة ومنها المجتمعات العربية من فرص للحصول على المعارف والخبرات، بقدر ما تفرض عليها من مسؤوليات تؤكد على أن مساهماتها ومشاركاتها الإيجابية والفاعلة هي أساس بناء السمعة العالمية حول شعوبها.

ولا شك أن للشباب العربي دور أساس في بناء هذه السمعة عبر مشاركاته ومساهماته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبقدر ما يحقق من إنجازات ونشاطات بقدر ما يكون سفيراً مشرفاً لهويته العربية.

إن بناء السمعة الطيبة يحتاج إلى مسيرة طويلة من العطاءات والجهود والتعاون بين كافة الشركاء، والعمل الشبابي هو أحد هؤلاء الشركاء ودوره أساسي لأنه يعكس الشريحة الأكبر من سكان الوطن العربي حيث يمثل الشباب دون الثلاثين سنة حوالي 60% من سكان الوطن العربي.

لكن دور الشباب في بناء السمعة الطيبة يواجه تحديات مختلفة يمكن عرضها بمايلي

- قلة تأثير القيادات والنماذج العربية التي تساهم في إعطاء الشباب العربي التوجيه المناسب والثقة في النفس.
- إن المحتوى العربي الإبداعي على الانترنت ضعيف ولا يعكس النشاطات والمبادرات الإبداعية التي يقوم بها الشباب العربي.
- ضعف التشبيك بين المؤسسات الشبابية العربية ساهم في تشتيت الجهود وعدم معرفة الإنجازات الإبداعية والاضاعة عليها.
- ما زال دور الاعلام العربي ضعيفا في التعريف عما تم تقديمه من مبادرات إبداعية شبابية.
- تعتبر مساهمة الشباب العربي في النشاطات المؤسسية قليلة مقارنة بنشاطاته التطوعية، وهذا يؤثر على جودة واستمرارية مساهماته، وهناك انطباع عام يفسر أن سبب ذلك هو ضعف ثقة الشباب العربي بالمؤسسات الشبابية.
- ما زالت مشاركة الشباب القيادية، وفي إدارة المؤسسات الشبابية قليلة، وهذا أثر في مستوى ثقته بأن أفكاره ومبادراته لها صدى مسموع.

إن بناء السمعة الطيبة للشباب العربي يحتاج:

- العمل على بناء هوية عربية مشتركة تتجاوز الانتماء الجغرافي، لتعظيم الأثر وتوحيد الجهود
- التسويق والاضاعة على قصص النجاح العربية، لأن الشباب العربي يحتاج إلى أمثلة واقعية عن النجاح في البيئات العربية.
- التأكيد في عرض قصص النجاح على الإنجازات بشكل أكبر من التحديات، لتغيير السمعة الحالية عن الشباب العربي "بأنه لا تتوفر لديه إمكانات النجاح" لما لها من أثر سلبي على ثقة الشباب العربي بأنفسهم.
- بناء السمعة الطيبة للشباب العربي عالمياً يعتمد أولاً وآخراً على الشباب العربي، وعلى إنجازاته في مختلف الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وهذا يتطلب من الحكومات العربية سياسات تنمية طويلة الأمد لتمكين وتعليم وتطوير الشباب العربي وتوفير فرص العمل وبيئات العمل المناسبة.
- تشجيع بناء المحتوى العربي الإبداعي على الانترنت وتقديم كل الدعم للشباب المبدع.

- بناء السمعة الطيبة عالمياً يتطلب أن نكون جزءاً من الشبكات العالمية في مختلف المجالات، وأن نتكلم لغتهم بثقة، وأن يكون لدينا مساهمات إبداعية
- العمل على التعريف ودعم القدرات العربية في العالم العربي لتكون مصدراً لإلهام الشباب العربي.
- العمل على تفعيل مشاركة الشباب المغترب في تطوير مستقبل الشباب العربي، عبر دعوة الشباب الناجح في دول الاغتراب لتقديم خلاصة تجربتهم في شتى المجالات للشباب العربي والتحدث عن قصص النجاح وأهم الإنجازات، وتقديم التوجيه المخصص للشباب العربي.
- الاستفادة من علم التسويق الشخصي في تطوير مهارات التواصل لدى الشباب العربي المبدع ودعمه في تسويق إنتاجه وأفكاره عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ليكون قدوة لجميع الشباب العرب، بما يحثهم على التفاني في العمل ويؤكد على الرسالة التالية: من جد وجد ومن سار على الدرب وصل، وأن الجميع لديه الفرصة للنجاح.
- العمل على تفعيل الشق الإبداعي لدى الشباب العرب عبر ربط الشباب بكافة مؤسسات تمكين الشباب بحيث يكون الشباب على دراية ومعرفة بكل خدمات التمكين والدعم المقدمة له.
- طرح فكرة السفير الشاب في كل دولة عربية، بحيث يكون ممثلاً عن الشباب في بلده ويعرض أهم إنجازاتهم.
- بناء السمعة الطيبة عالمياً يحتاج إلى توافق وإرادة عربية مشتركة، وهذا الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهود.
- العمل على تعزيز الانتماء والفخر لدى الشباب العربي بأصوله وجذوره العربية، والتأكيد على أنه قادر على النجاح في بيئته المحلية ولا يحتاج تحقيق النجاح السفر خارجاً.
- تعزيز وتطوير مهارات الشباب، وتشجيعهم على المشاركة في المسابقات والفعاليات العالمية عبر تقديم حزمة واسعة من الخدمات التحفيزية.



أصبحت الاستدامة البيئية هدفاً استراتيجياً لمختلف الحكومات في العالم بعد التداعيات والأزمات البيئية التي فرضها التغير المناخي، وفي الوقت الذي تتضافر فيه الجهود العالمية بين قطاعات المجتمع المختلفة لحماية البيئة والحفاظ على استدامة مواردها والحد من تداعيات التغير المناخي، تبقى مسألة البحث عن قنوات ذات تأثير واسع قادرة على نشر الوعي وحث فئات المجتمع كافة على المشاركة في هذه المسؤولية، العنصر الأهم في نجاح هذه الجهود وتحقيق الهدف منها.

وفي عصر باتت فيه وسائل التواصل الاجتماعي تشكل العنصر الأهم في نشر المعلومة وضمان تأثيرها، أصبح الشباب يمثل الفئة والقناة الأهم والأكثر قدرة على التأثير ونشر الوعي حول القضايا البيئية والمشاركة في ابتكار حلول فعالة بما يخدم تحقيق أهداف الاستدامة، كما ساهم توفر المعلومات والبيانات حول القضايا البيئية وأثرها على النوع البشري والحياة الاقتصادية والاجتماعية في رفع درجة اهتمام الشباب العرب بالقضايا البيئية وفي البحث حول إمكانيات الاستفادة من الموارد الحالية بالحد الأقصى لتعزيز دوره في الحفاظ على البيئة.

كل هذه المعطيات تؤكد أن الشباب يمكنهم لعب دور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة، وذلك من خلال دورهم كمفكرين وباحثين وصناع قرار وخبراء تواصل.

لكن يواجه التعاون العربي في تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من التحديات يمكن ذكرها كما يلي:

- ضعف التشبيك والتواصل بين الشباب المهتم بشؤون البيئة والقطاع الخاص لتنفيذ المبادرات البيئية.
- قلة الالتزام بالقوانين البيئية الحالية، وضعف التشريعات التي تساهم في تطبيق الاقتصاد الدائري عربياً.
- ضعف انتشار الثقافة البيئية في المجتمع العربي، مما انعكس على تطبيق القوانين البيئية.
- ضعف المحتوى البيئي التثقيفي باللغة العربية على شبكات الانترنت.
- عدم توفر القيادات الشابة المؤثرة بيئياً، لنشر الوعي حول القضايا البيئية ومحاربة التغير المناخي.
- عدم وجود منصة موحدة للشباب العرب المهتم بالبيئة تساهم في جمع الأفكار الإبداعية في مجال البيئة المستدامة وتطويرها.

إن تطوير التعاون العربي في مجال الاستدامة البيئية يحتاج:


- التأكيد على تفعيل الشراكة بين مختلف الشركاء عند صياغة الاستراتيجية البيئية، لأن الاستدامة البيئية هي نتيجة للاستدامة القانونية والتنظيمية والاقتصادية والمالية وهي انعكاس على تناغم العمل المؤسسي والشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- العمل على تحويل تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية في المجال البيئي إلى قيم مالية لضمان تبني شركات القطاع الخاص لمؤشرات الاستدامة البيئية.
- تطوير الدعم المقدم لمؤسسات المجتمع المدني العامل في الاستدامة البيئية.
- العمل على رفع الوعي حول مفاهيم الاقتصاد الدائري من قبل المؤسسات العربية لتصميم سياسات واستراتيجيات تدعمه.
- التركيز على أهمية خلق منصة عربية للشباب المهتم بشؤون البيئة لتبادل الأفكار والمبادرات حول التحديات التي يفرضها التغير المناخي.

- توطين الاستدامة البيئية عبر تقديم المحتوى البيئي باللغة العربية، وبشكل مخصص عبر المناطق والدول وصادر عن الشباب العربي.
- أهمية نقل الخبرات بين الدول العربية التي قطعت خطوات جيدة في الاستدامة البيئية إلى تلك التي ما زالت في بداية الطريق.
- تبني وتنفيذ المبادرات البيئية العربية الإبداعية والاضاءة الإعلامية عليها.
- العمل بشكل جاد وفعلي على بناء أجنحة عربية للاستفادة من العدالة المناخية، بالإضافة إلى تأسيس مجلس الشباب العرب للتغير المناخي.
- العمل على خلق تشريعات تساهم في تبني القطاع الخاص للاقتصاد الدائري منذ مرحلة تصميم المنتج بحيث يكون قابلاً لإعادة التدوير، وذلك عبر تقديم حوافز ضريبية لكل من يقوم بذلك، وبالمقابل فرض ضرائب عالية على الشركات غير الملتزمة به.
- أهمية تطوير التواصل وخلق لغة مشتركة بين الشباب العربي المهتم بالبيئة وشركات القطاع الخاص، والعمل على تطوير حزمة من التحفيزات للقطاع الخاص الذي يدعم الاستدامة البيئية.
- العمل على تعزيز الثقافة البيئية في المجتمع عبر تطوير فيديوهات توعوية عن الأخطار البيئية المحتملة وكيفية تأثيرها على كافة مناحي الحياة بمحتوى واضح وبسيط، مع ضرورة إعداد فيديوهات مخصصة للأطفال.
- تعزيز الوعي البيئي وتضمينه في النشاطات المدرسية وعبر مختلف المراحل العمرية، لتعميق الوعي حول أهمية البيئة، لتكون الممارسات البيئية عفوية من ضمن الثقافة العامة ولا حاجة لتطبيقها عبر القانون.
- التركيز على أهم الموارد والفرص التي تمتلكها الدول العربية (الشمس، المياه، الرياح) لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة.

الخاتمة

إن تطوير العمل العربي المشترك يحتاج الإرادة والدعم والإدارة لضمان استمرارية المبادرات الشبابية المختلفة، وذلك عبر تطوير إطار قانوني يخلق مؤسسة شبابية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لتكون مظلة للعمل الشبابي المشترك، تقدم الحلول لمعالجة التحديات على المستوى المحلي، والعربي، وتساهم في تقديم التشبيك الفعّال بين مختلف الشركاء، وفي تبادل أهم الخبرات والمعارف عربياً وتكون مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب، وفي بناء الثقة مع الشباب العربي وتيسير انتسابه إلى كافة المؤسسات الشبابية لتكون منصة لبناء القيادات الشابة المؤثرة، وتطوير كافة المبادرات الإبداعية.





meeting.arabyouthcenter.org